

وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٣ « بالتفويض »

باعتتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٤

مدير عام شئون الغرف التجارية المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية والهيكل التنظيمى للغرفة ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛
وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية جلسة ٢٢/٩/٢٠١٣
باعتتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٤ ؛
وعلى مذكرة إدارة الميزانيات المؤرخة ٢٠١٣/١١/١٤ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٤ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٣٨٣٥٧٩٣ ج (فقط ثلاثة ملايين وثمانمائة وخمسة وثلاثون ألفاً وسبعمائة وثلاثة وتسعون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٣٨٠٣٨٦٥ ج (فقط ثلاثة ملايين وثمانمائة وثلاثة آلاف وثمانمائة وخمسة وستون جنيهاً لا غير) بفائض قدره مبلغ ٣١٩٢٨ ج (فقط واحد وثلاثون ألفاً وتسعمائة وثمانية وعشرون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٣/١١/١٤

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ / آمال السلاّمونى